مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الرابع عشر - العدد الثاني - (2012) 71 - 81
المعهد العربي للتخطيط

وقائع المؤتمر السنوي الأول للعلوم الإجتماعية والإنسانية

" من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة: أي سياسات اقتصادية وإجتماعية للأقطار العربية؟"

(الدوحة: 24 – 26 مارس 2012)

عرض: علي عبدالقادر علي*
عمر ملاعب*

1. مقدمة وخلفية

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمره السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية، في الفترة ما بين 24–26 مارس 2012، ويذكر في هذا العدد أن المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات قد تأسس في التّاسع من يونيو 2010 في الدّوحة. وهو مؤسسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعية والإنسانيّة، يهتم بدراسة السّياسات العامة ونقدها وتقديم بدائل لها، سواء كانت سياسات عربيّة الأصل أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات. ويعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة ، وبمقارباتٍ ومنهجياتٍ تكامليّة عابرة للتخصصات.

تمحور المؤتمر حول موضوعين وهما:"من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة: أي سياسات اقتصادية واجتماعية للأقطار العربية؟"، و " الهوية واللغة في الوطن العربي"، حيث كان لكل موضوع جلسات متوازية. يهمنا فيما يلي إستعراض سريع للأوراق التي قدمت حول الموضوع الأول " من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة: أي سياسات اقتصادية واجتماعية للأقطار العربية؟" والذي تضمن ثمانية محاور هي:

* المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

المحور الأول: من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج: الدور التنموي للدولة
المحور الثاني: الفقر والتنمية الريفية والجهوية
المحور الثالث: التنمية والمسؤولية الاجتماعية والوعي البيئي
المحور الرابع: التنمية والأمن والتبعية
المحور الخامس: التنمية والديموقراطية والمشاركة
المحور السادس: التنمية البشرية ومجتمع المعرفة ونوعية الحياة
المحور السابع: دور التكامل العربي في الأداء التنموي
المحور الثامن: سياسات التنمية المولدة لفرص العمل

2. المحور الأول: في مفاهيم التنمية وسياساتها: التحوّل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج ودور الدولة

نوقشت في هذا المحور ثلاث أوراق هدفت إلى إظهار الجوانب المختلفة لتدخل الدولة في مسار العملية التنموية وتأثيرات هذا التدخل. كانت الورقة الأولى بعنوان: "نظرية الدولة الرّيعيّة من المرحلة الكلاسيكية إلى المرحلة المتأخرة" وتصف الورقة الدولة الريعية بتلك التي تستقي جزئاً كبيراً من دخلها من مصادر خارجية، وعلى شكل ريع ناتج من تصدير النفط في مرحلة أخرى وتوضح الورقة أن نظرية الدولة الريعية ظهرت في بداية السبعينات من القرن الماضي وتطورت النظرية بحيث تم التمييز بين الدَولة الريعية والاقتصاد الريعي.

أما الورقة الثانية بعنوان:"الدور التنموي للدولة: دراسة مقارنة للخبرة المصرية المعاصرة على مشارف ثورة 25 يناير". ركزت هذه الورقة على الدور التي لعبته الدولة في عملية التنمية من خلال استعراض بعض التجارب الرائدة لدول العالم الثالث السابقة وتجارب دول شرق آسيا. وتناولت الورقة الدور التنموي للدولة في مصر في ظل ثورة 23 يوليو 1952، فبعد وقوع ثورة 1952 تغيّرت سياسة الدولة إزاء القطاعين الخاصّ والعامّ، تغيراً جذرياً: كجزء من السياسة الاقتصادية والاجتماعية للثورة. وتتفق جميع المصادر تقريباً، على أن تصفية دور الدولة التنموي بدأ اعتبارا من 1971 وقد وقع تحت مظلة ما سُمي بسياسة "الانفتاح الاقتصادي" وذلك من خلال إطلاق العنان لقوى السوق كأداة حاكمة لتخصيص الموارد وتوزيع الدّخول. ومع قيام ثورة 25 يناير 2011، ارتفع شعار تغيير النظام الاقتصادي ليعني تبني نظام جديد، بهدف جديد، وآلية جديدة، وأساس اجتماعي جديد أيضاً.

الورقة الثالثة في هذا المحور كانت بعنوان: السّياسة التشريعية الاقتصادية ودورها في التنمية (التشريعات الاقتصادية لدول مجلس التّعاون الخليجي، والعراق نموذجاً). يتلخص هذا البحث في دراسة الجوانب التشريعية والفلسفية للنشاطات الاقتصادية إذ تشكو الاقتصاديات العربية من مشكلة كبيرة، تتمثل في أن العولمة وسياسات الانفتاح أفرزت الكثير من المعوقات في سياسة التشريعات الاقتصادية. تمثلت مشكلة البحث في المخاطر التي يسببها عدم الانسجام بين وسائل الاندماج والتحرير والمنافسة، وبين القيود على الانفتاح الاقتصادي، ضد عملية الإغراق. وحاول البحث استكشاف أثر تحرير التجارة الدولية في الولوج إلى الأسواق العالمية، وفي التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي وفي ترويج الاستثمار وأثر المنافسة وتناولت أيضاً دور تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، في الموازنة الأخيرة بين تحرير الأسواق والمنافسة، ومصالح المستهلك ومكافحة الإغراق، والإضرار بالصناعة الوطنية.

3. المحور الثاني: الفقر والتنمية الريفية والجهوية

كانت الورقة البحثية الأولى تحت هذا المحور بعنوان:"دراسة مقارنة للفقر في ثلاث دول عربية منخفضة، ومتوسّطة، ومرتفعة الدّخل (اليمن، ومصر، والبحرين): أسبابه وسياسات تخفيضه". أشارت الورقة إلى الاختلاف ما بين الدول العربية في أمور كثيرة مثل متوسط الدّخل، وعدد السكان مما يؤثر في نوع الفقر السائد في كل دولة (مطلق أو نسبي) وتقوم الورقة بتعريف أنواع الفقر السائد في كل من هذه الدول الثلاث ثم تقوم بقياس مدى انتشاره بين السكان. وتقوم الورقة باستعراض الأسباب المباشرة وغير المباشرة للفقر على المستوى النظريّ، ثم تناقش مدى انطباق هذه الأسباب أو بعضها على كل من الدول الثلاث والتطرق إلى السياسات الممكنة لتخفيض الفقر بناءً على تعريف الأسباب المؤدية إليه. الغرض الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف تطبيقياً على ما إذا كان وجود الفقر في بلد ما يتوقف فقط على مستوى الدخل فيها أم أن هناك أسباب أخرى تؤدي إلى ظهوره.

الورقة الثانية المقدمة في هذا المحور حملت العنوان: "الثورة التونسية قراءة من خلال التّباينات المجالية في مستويات التنمية". أعتمد هذا البحث على فرضية أساسية، مفادها أن التباينات المجالية الكبرى من ناحية التنمية والتجهيزات الأساسية والبنى التحتية ونسب التشغيل والفقر وغيرها من المؤشرات لعبت دوراً أساسياً في اندلاع الثورة. وأكدت نتائج البحث صدق الفرضية الأساسية خصوصاً فيما يتعلق بالوسط الغربي للبلاد التونسية.

أما الورقة الثالثة في هذا المحور بعنوان "تعدّد مؤشرات الفقر وألوانه في الريف المغربي أو الركود البنيوي للمجالات الريفية التقليدية: حال أرياف شمال مدينة فاس." تشير إلى أن المجتمع الريفي المغربي، ظلّ لمدّة طويلة ولا يزال، "مجتمعا مخلوطاً". إذ بقيت أشكال الإنتاج المتناقضة التي ساهمت في تكوينه الاجتماعي مستمرة حتى اليوم. ويحلل البحث المشهد الفلاحي -بشكل عام-ويتوصل إلى أنه يتميز بتجزيء عقاري واضح، وعليه تعرف معظم الأرياف المغربية هجرة نشيطة جداً. ويشير الباحث إلى أن استمرار ضعف تدخل الدولة في الرّفع من مستوى الإنتاجية الاقتصادية في الريف التقليدي المغربي، سيؤدي إلى زيادة المشاكل الاجتماعية للبادية والى تفاقم الخلل في التوازن بينها وبين المدينة، وأخيراً إلى ارتفاع حدة الهجرة الريفية وتنامي المشاكل الاجتماعية في البوادي كما في المدن.

4. المحور الثالث: التنمية البشرية ومجتمع المعرفة ونوعية الحياة

سلط هذا المحور الضوء على المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الشركات كونها جزئاً لا يتجزأ من الهيكلية المكونة للمجتمع، وعلى أهمية التوعية البيئية ومساهمتها في بناء قدرة إنتاجية أفضل. وقد نوقشت هذه النقاط في ثلاث أوراق. الورقة الأولى في هذا المحور بعنوان:" المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التّنمية المستدامة، دراسة في الأطر القانونية المقارنة." يدور البحث حول فكرة انعكاسات التنمية المستدامة على التنظيم القانوني لأسس وأساليب المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتتمثل مشكلة البحث في إبراز الجانب الاجتماعي للشركات التجارية ذات النشاط الاقتصادي الفعال، لاسيما أن الوجود القانوني لشخصية الشركة، لا ينحصر في مداه الاقتصادي فحسب، بل يتعداه -وبالقدر نفسه-باتجاه الاجتماع وربما السياسة أيضاً.

تأتى أهمية البحث من خطورة المشكلة التي يحاول أن يعرض الحلول القانونية الملائمة لها من خلال تأصيل الأطر القانونية متناثرة التطبيق والمستندة إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومشاركة المجتمع الدّولي في مسؤولياته التاريخية، والاستفادة من الجهد الدولي المبذول في هذا المجال.

الورقة الثانية المدرجة في هذا المحور بعنوان:"أهمية الوعي التكاليفي البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" هدفت إلى بيان تأثير الوعي التكاليفي البيئي في تفعيل دور نظام محاسبة التّكاليف، وذلك لإدارة التكاليف البيئية وخفضها، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. ينبني البحث على فرضية أساسية مفادها أن هناك عدداً من التحديات مثل صعوبة تجميع البيانات البيئية واسترجاعها وتقييمها واختلاف الثقافات وأثرها في تطور الاتّصالات بين محاسبي التكاليف والتخصصات الأخرى داخل المنشآت الصناعية وغيرها، التي تحد من محاسبة التكاليف في توفير

متطلبات التنمية المستدامة. بعد عرض التحديات والإشكاليات يقدم البحث عدداً من التوصيات من أجل التنبيه إلى أهمية الوعي البيئي في المجال الصناعي ويشدد البحث على أهمية تنمية الوعي ألتكاليفي البيئي للعاملين في المؤسسات الاقتصادية من خلال الدورات التدريبية وتطوير نظام الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية باستخدام تقنية الإنتاج النظيف وتبني المؤسسات الاقتصادية لإستراتيجية الإبداع البيئي.

تناولت الورقة البحثية الثالثة في هذا المحور تجارب المنشآت الصناعية الجزائرية وما تواجهه من تحديات في ظل مناخ اقتصادي متقلب في العالم العربي والعالم. الورقة المقدمة تحت العنوان " تجربة المنشأة الصناعية الجزائرية بقطاعيها العام والخاص" تشير إلى أن نشاط المنشأة الجزائرية، خاصةً العمومية منها، تتميز بغياب الانضباط، إذ عجزت المُنشأة عن ضبط الممارسات وفق ما يتطلبه العمل الصناعي من عقلانية ودقة وجدية، وذلك لغياب الكثير من الشروط العامة الثقافية منها والاجتماعية والسياسية. ويُكمل البحث ليشير إلى أن معضلة المنشأة الصناعية الجزائرية لا ترتبط بالجانب الاقتصادي فحسب فهي في جوهرها ثقافية وتتعلق بالقيم، والبنى الذّهنية، والتصورات التي تشكل نظرة الإنسان.

5. المحور الرابع: التنمية والأمن والتبعية

أتى هذا المحور ليسلط ألضوء على إشكاليتي الخصخصة والأمن وتأثير هذه العوامل على عملية التنمية الاجتماعية. وأشارت الأبحاث المقدمة ضمن سياق هذا المحور في أكثر من محطة على ضرورة التنسيق والتكامل العربي وإيجاد آليات تعاون لتطوير العملية التنموية ومواجهة التحديات المستقبلية. الورقة الأولى كانت بعنوان:"خصخصة الخدمات وتأثيرها على التنمية الاجتماعية: قطاع المياه نموذجاً". ركز البحث على النموذج الفلسطيني من خلال دراسة العلاقة بين ما يطرح من مشاريع مائية إقليمية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركزاً على دور الخصخصة في خلق مناخ تنموي. وشدد البحث على ضرورة إيجاد أجندة عربية متكاملة تضمن حقوق ومصالح الدول العربية.

الورقة الثانية تطرقت إلى أن المشكلة التي تعانيها أسواق العمل العربية وعدم وجود دراسات ومناهج تركز على تطوير أسواق العمل مما يؤدي إلى مشكلة بطالة في صفوف الشباب العربي. البحث المعنون"وهم خلق الوظائف للشباب في الشرق الأوسط"، أشار إلى أن عملية التوظيف في القطاع العام لا تعتمد مبدأ الكفاءة العملية والعلمية مما يؤدي إلى تدني في مستوى الإنتاجية في هذه القطاعات بشكل عام. البحث شدد على ضرورة التنسيق بين الهيئات العلمية والقائمين على السياسات التنموية والذي من شأنه تهيئة الشباب لمواجهة تحديات أسواق العمل.

كما وأكد البحث على ضرورة تحفيز وتنشيط دور القطاع الخاص الذي من شأنه خلق فرص عمل لعدد أكبر من الشابات والشبان.

الورقة الثالثة بعنوان: "التنمية والأمن: ارتباطات نظرية"، أشارت إلى الأمن كونه جزئاً لا يتجزأ من المكونات الأساسية للدولة، وشرط أساسي يجب توافره لنجاح أي عملية تنموية. وأكد البحث أن هناك ارتباط بين قدرة الدولة على إشباع الحاجات وتوفير المتطلبات الأساسية للأفراد والجماعات وبين حجم الأمن التي تنعم به.

6. المحور الخامس: التنمية والديموقراطية والمشاركة

يتناول هذا المحور العلاقة بين التنمية ومفاهيم الديموقراطية والمشاركة وانعكاس توافر هذه المفاهيم إلى دفع عجلة التقدم التنموي أو تراجعها، قدمت تحت هذا العنوان ثلاث أوراق علمية كان أولها "مفهوم المجتمع المدني المروَج في الأدبيات الدّولية عن التنمية، نصوص من منظمة الإسكوا[1] نموذجاً." قدمت الورقة عرضاً تاريخياً موجزاً لتطور فكرة المجتمع المدني ومكوناته. وركزت على ضرورة انحسار دور الدولة المركزية في إدارة الموارد وتلبية الخدمات والتأمينات الاجتماعية. ويثير البحث مسألة فعالية المقاربة المفاهيميّة والتحليلية المعتمدة في أدبيات الإسكوا لفهم علاقة الارتباط بين التنظيمات غير الحكومية من جهة، والإدارة الحكومية من جهةٍ أخرى.

أما الورقة الثانية بعنوان: "التنمية والديموقراطية" تشير إلى أن المصطلحات التي تداولها الفكر الإنساني منذ تلمس طريقه إلى بناء أسس حضارية وقواعدها، تتصف بالحيوية والدينامية في بنيتها وعناصرها، والديمقراطية والحرية يقعان في مقدمة اللائحة للمصطلحات التاريخية المتجاوبة مع هاتين الصفتين. ويضيف البحث إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، هي من العلاقات الجدلية، وغالباً ما تكون عجلة الإنماء أسرع وأكثر تأثيراً في الدول الديموقراطية.

الورقة الثالثة في هذا المحور تناولت التمييز بحق النساء وتأثيره على الحركة التنموية، حيث جاء البحث المعنون: "آثار التّمييز في قوانين الأحوال الشخصية على مشاركة النّساء في عملية التنمية المستدامة." وهدف إلى إلقاء الضوء على معوق رئيس أمام مشاركة النّساء في عملية التنمية، وهو التمييز القائم ضدهم في جميع قوانين الأحوال الشخصية في سورية. ويوفر البحث مادة معرفية مهمة للربط بين النظرية والتطبيق، وبين القوانين وأثر تطبيقاتها على النساء.

7. المحور السادس: التنمية البشرية ومجتمع المعرفة ونوعية الحياة

يأتي هذا المحور ليسلط الضوء على قدرة الأنظمة التربوية والأساليب التعليمية والمعرفية في العالم العربي على التكييف مع المتطلبات التنموية. فالتعليم والتنمية يتماشيان يداً بيد فلا يتحقق النجاح الكلي لأحد هذه العوامل بدون توافر المكونات لنجاح الأخرى. الورقة الأولى المقدمة في هذا المحور بعنوان:" مؤشرات الفقر وألوانه في الريف المغربي أو الركود البنيوي للمجالات الريفية التقليدية." وتنظر في هوية المشاريع الهيكلية، ضمن منظومة التنمية المستدامة. وذلك بالتركيز على روابط المشروع التنموي بالمؤثرات الداخلية والخارجية. فالنجاح في التلازم بين العوامل المذكورة هو عامل محوري في إبداع تجارب تنموية قاعدية. تركز الورقة على ضرورة إصلاح المنظومة التعليمية كخطوة أولى على مسار التنمية المستندة إلى المعرفة.

أما الورقة الثانية المقدمة في هذا المحور بعنوان:"أي نظم وطنية للإبداع في العالم العربي في ظل تفاقم تأثير متى؟" تتناول دراسة إشكالين أساسيّين، الإشكال الأول يتصل بالشركات والأقاليم والاقتصاديات الوطنية الساعية إلى بناء قدرات إنتاجية وتنافسية مبنية على المعرفة. أما الإشكال الثاني، فيخص مستوى التقسيم الدولي "المعرفي" للعمل، حيث تتفوق في هذا المجال الدول الصناعية الكبرى في الشمال على الدول الأخرى. ويشير البحث إلى أن النهضة المعرفية في الاقتصاد القائم على المعرفة، هي رهينة تغيّر معرفي جذريّ، أي بترسب طبقات جديدة من العقلانية والشبكات المفاهيمية اللاشعورية، تلك المؤسَّسة على الحرية الفردية، والمؤسسة للتميّز والخلق والإبداع.

الورقة الثالثة المقدمة في هذا المحور بعنوان:"شروط الجهوزيّة لإقامة أنظمة تربوية بانية لمجتمعات المعرفة في الأقطار العربية" تهدف إلى الكشف عن المبرر الأساسي الذي يقف وراء تبنّي المطالبة بالإسراع في تغيير الأنظمة التربوية القائمة في الأقطار العربية، وتحديد أولويات شروط الجهوزية لبناء مجتمع المعرفة، وتقديم بعض التفسيرات لفشل الكثير من مشاريع تغيير الأنظمة التربوية في الكثير من الأقطار العربية. ويضيف البحث إلى أن على الدول العربية زيادة حصة تنمية التعليم في ميزانياتها السنوية وتطوير القابلية التقنية والسياسية والبشرية بحيث تصبح قادرة على التطور. ويشير البحث إلى أن المجتمعات العربية بصفة عامة غير جاهزة لإقامة نظام تربوي إنتاجي. مما يعني عدم جهوزيتها لبناء مجتمع معرفة عربي في الوقت الحالي، مع وجود اختلاف في درجة ذلك بين الدول العربية.

8. المحور السابع: دور التكامل العربي في الأداء التنموي

تناول هذا المحور أهمية التكامل الاقتصادي العربي في تنشيط وتقدم عملية النهوض التنموي وقد قدمت الأوراق التي نوقشت في هذا المحور معلومات وتحليلات للتحديات والإنجازات والتطلعات المستقبلية بغية تحقيق الأهداف التكاملية. الورقة الأولى في هذا المحور بعنوان:"البنية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ناقشت بنية المؤسسة الإقليمية الأساسية (الجامعة العربية) من خلال المراجعة النظرية والأدبية للعمل الإقليمي. ويدور النقاش في هذه الورقة حول نقطتين رئيسيتين: البنية الديموقراطية وعلاقتها بالعمل الإقليمي الفعّال من جهة، وحاجة المنطقة إلى التنمية الاقتصادية الإقليمية وتناقض ذلك مع النيوليبرالية من جهةٍ أخرى.

الورقة الثانية في هذا المحور تحت عنوان:"توسيع عضويّة مجلس التعاون الخليجي إلى الأردن والمغرب كخطوة نحو تأسيس اندماج إقليمي عربي مستقبلا" تشير إلى أن هذه الخطوة تمهد لاندماج إقليمي عربي عميق وشامل. وهدف البحث إلى استخلاص بعض الحلول التي يمكن الاستفادة منها، بغية تطبيقها نسبياً في فضاء دول مجلس التعاون الخليجي في أفق توسيع عضويته إلى عموم الأقطار العربية.

البحث الثالث كان بعنوان:"معوقات نجاح التكامل الاقتصادي العربي ومتطلباته بعد ثورات الربيع العربي" يعتبر البحث أن حالة التكامل الاقتصادي التام المقترنة بحالة اكتفاء ذاتي كامل وبتنمية مستدامة تتطلب من الدول العربية بذل الجهد المتواصل في ميادين التنمية والتطوير. ويشير البحث أنه في إطار التغيرات الكبرى التي شهدها العالم العربي بدايةً من عام 2011، فإن قضية التكامل الاقتصادي العربي أضحت ذات أهمية كبيرة. وتوضح الدراسة أن التكامل الاقتصادي العربي قد واجه عقبات عديدة: اقتصادية، ترتبط باختلاف بنية الاقتصاديات العربية. وسياسية، ترتبط باختلاف الأنظمة السياسية وغياب الإدارة السياسية في معظم الدول.

9. المحور الثامن: سياسات التنمية المولدة لفرص العمل

تأتي أهمية هذا المحور من خلال تركيزه على العلاقة التكافلية بين التنمية وخلق فرص عمل جديدة. فمعظم النشاطات الاقتصادية في العالم العربي تتواجد في محيط المدن، والتنمية تخفف من الضغوطات السكانية على هذه المدن وتخلق فرص عمل للأعداد القادمة إلى سوق العمل. إستُهل المحور بمحاضرة عامة بعنوان:" ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية" هدفت المحاضرة إلى إلقاء الضوء حول قضايا النمو الاقتصادي التي سجلته

الدول العربية، وطبيعة الإنجازات التنموية وملائمة السياسات التي اتبعت لإحداث التنمية من خلال ثلاثة مقترحات تطبيقية ونصف مقترح نظري وتاريخي حول السياسات التنموية. تعرّف الورقة النمو المستدام على أنه تحقيق لمتوسط سنوي لمعدل نمو الدخل الحقيقي للفرد يبلغ 2.8 في المائة أو أكثر على طول المدة واستقراره. وكانت مصر الدولة العربية الوحيدة التي استطاعت تحقيق نمو مستدام في الفترة الممتدة من 2009–1985. وتشير الورقة أنه خلال الفترة ذاتها لم تتمكن أي من الدول العربية التي سجلت معدلات موجبة للنمو في الدخل الحقيقي للفرد من إنجاز تحول هيكلي نمطي، وأن التحولات الهيكلية التي حدثت قد شابها تشوه تعددت أنماطه فيما بين الدول. وتخلص الورقة بالقول أنه مهما يكن من أمر النمو المشّوه والتنمية غير المستدامة، ليس هنالك ما يمنع الدول العربية فرادي وبالتضامن من تحقيق تنمية بشرية يعتد بها في المستقبل.

نوقشت في هذا المحور ستة أوراق تناولت واقع التنمية وإمكانية خلق فرص عمل جديدة من خلال إنماء متوازن وسياسات تنموية مستدامة. الورقة الأولى بعنوان:"تحديات البطالة في مصر: البعد الجغرافي والتكامل الأفقي لسياسات التنمية" تناولت تفاقم ظاهرة البطالة في مصر بين الشباب وخصوصاً بين الخريجين مما يطرح تساؤلات جمّة عن طبيعة النشاط الاقتصادي والسياسات التنموية المتبعة في مصر. وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور الأداء الاقتصادي المصري بصفة عامة. مع التركيز على البعد الجغرافي لعملية التنمية، وتشير النتائج إلى وجود خلل هيكلي في التوزيع الجغرافي والقطاعي لسياسات التنمية الاقتصادية في مصر وقد أوضحت الدراسة أن معدلات البطالة تركزت بشكل كبير في إقليم مصر العليا ومحافظات الدلتا.

الورقة الثانية المقدمة في هذا المحور تناولت مسار التنمية وتأثيره على آليات خلق فرص عمل للشباب في المناطق المحرومة في تونس، فتحت العنوان:"سياسات التّنمية في البلدان العربية وتأثيرها على فرص العمل، دراسة حالة تونس" يوضح البحث كيف أن انعدام التنسيق بين مراكز صناعة القرار والهيئات الاقتصادية المعنية بوضع السياسات التنموية قد همش معظم المناطق التونسية بحيث اقتصر الإنتاج الاقتصادي على مدن محددة في البلاد.

"سياسات التنمية في موريتانيا وتأثيرها في فرص العمل" كانت الورقة الثالثة على جدول أعمال هذا المحور، وأوضح البحث أن التشغيل لم يحظ بالاهتمام الذي يستحقه في السياسات والمخططات التنموية في موريتانيا. وخلُص البحث إلى أنه يمكننا أن نتوقع استمرار إشكالية التّشغيل، دون حلٍ جذري على المدى القريب والمتوسط.

الورقة الرابعة بعنوان:"التنمية الأسيرة:سياسات التّنمية في فلسطين وتأثيرها في فرص العمل" بحثت في جدوى السياسات التنموية الفلسطينية وعلاقتها بإيجاد فرص عمل. وعرضت الورقة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وسياسات التنمية المعتمدة، والاستراتيجية الوطنية للتنمية والتّشغيل. الفكرة الأساسية التي تؤكدها هذه الدراسة تشير إلى أن سياسات التنمية وخططها التي حددت منذ قيام السلطة الفلسطينية لم تكن سوى مسكنات لتفادي الانفجار الاجتماعي، ولم تؤدي إلى إحداث تنمية شاملة ومستدامة أو نمو اقتصادي راسخ الأركان.

الورقة الخامسة بعنوان:"الطريق الصعب نحو عقد اجتماعي عربي جديد من دولة الرّيع إلى دولة الإنتاج". سعت إلى طرح رؤية "معيارية" متكاملة لمتطلبات التحول من نموذج دولة "الريع"، ذلك الذي مثّل الحالة العربية، إلى نموذج دولة "الإنتاج". وتقدم الورقة مساهمة متواضعة نحو بناء تراكمي لعقد اجتماعي عربي جديد، مكوّن من سبعة عناصر: التحول الديموقراطي، الثروة الوطنية وحاكمية المال العام، السياسات الاقتصادية والتشغيل، بناء القدرات البشرية، توزيع الدخل والحماية الاجتماعية وقيام تكتل إقليمي عربي.

الورقة السادسة في هذا المحور ركزت على رصد وتحليل التأثيرات السّلبية للتّسلطية السّياسية في عملية التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وذلك بالإعتماد على جملة من المداخل النظرية والمنهجية. فتحت العنوان:"الأبعاد السياسية لأزمة التنمية الإنسانية في الوطن العربي: دراسة في تأثيرات التسلطية السياسية في عملية التنمية" تم شرح لظاهرة التسلطية السياسية في الوطن العربي، سواء من حيث جذورها ومراحل تطورها، أو من حيث مظاهرها وتجلياتها المتمثلة في: احتكار السلطة وعدم تداولها بشكل سلمي، وغياب أسس الفصل والتوازن بين السلطات وضوابطها، وغياب ضعف الشفافية والمساءلة. وتقترح الورقة تفكيك البنى والهياكل التسلطية، وتأسيس الحكم الصالح، وهما شرطان ضروريان لتحقيق التنمية الإنسانية وضمان استمراريّتها.

10. ملاحظات ختامية

يوضح استعراض الأوراق التي قدمت للمؤتمر أن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قد نجح في أول مؤتمر له في إرساء اللبنة الأولى لتحقيق هدفه الاستراتيجي القاضي بتناول قضايا سياسات التنمية في إطار منهجي تكاملي أو عابر للتخصصات في العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تفاوت مستويات الأوراق التي قدمت فيما يتعلق بالانضباط المنهجي ونوعية النتائج التي تم التوصل إليها، إلا أن أنها التزمت بإمكانية تناول موضوع "من النمو المعاق إلى

التنمية المستدامة: أي سياسات اقتصادية واجتماعية للأقطار العربية؟" بقدر كبير من التجانس فيما يتعلق بطبيعة السياسات التنموية الملائمة. ويلاحظ في هذا الصدد إتفاق الأوراق حول ما يلي:

أ. أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى السياسات التنموية، التي إتبعتها معظم الدول العربية في إطار ما عرف بسياسات وفاق واشنطن لم تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي يعتد به وأنها قد عمقت من حالة النزاع الاجتماعي بطريقة مستمرة وأنها لم تتمكن من التصدي للتحديات التنموية التي تواجه الدول العربية.

ب. أن صياغة، وتنفيذ، سياسات تنموية ملائمة لإحداث التنمية بمفهومها الواسع تتطلب تدخلاً قصدياً للدولة في الشئون الاقتصادية، وأن الدولة التي اتفق على خصائصها هي تلك الدولة التي تتمتع بالشرعية والمقدرة وكل خصائص الحكم الرشيد.

الهوامش

[1] كما هو معروف، الإسكوا هي اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا ومقرها في بيروت، لبنان.